الاشتقاق

الاشتقاق هو علم باحث عن كيفية خروج الكلم بعضها عن بعض بسبب مناسبة بين المخرج والخارج بالاصالة والفرعية باعتبار جوهره والقيد الاخير يخرج علم الصرف اذ يبحث فيه أيضا عن الاصالة والفرعية بين الكلم لكن لابحسب الجوهرية بل بحسب الهيئة . مثلا يبحث فى الاشتقاق عن مناسبة نهق ونعق بحسب المادة . وفى علم الصرف عن مناسبة بحسب الهيئة فقط فامتاز أحدهما عن الآخر واندفع توهم الاتحاد (س ١٠ ص ٤ العلم الخفاق من علم الاشتقاق)

وأعلم أن مدلول الجواهر بخصوصها يعرف من اللغة وانتساب بعض الى بعض على وجه كلى إن كان فى الجوهر فالاشتقاق وإن كان فى الهيئة فالصرف فظهر الفرق بين العلوم الثلاثة وأن الاشتقاق واسطة بينهما . ولهذا استحسنوا تقديمه على الصرف وتأخيره عن اللغة فى التعليم (آخر صفحة ٤ من العلم الخفاق)

والاشتقاق ثلاثة أقسام صغير وكبير وأكبر

فالاشتقاق الصغير هو انتزاع لفظ من لفظ مع تشابه بينهما فى المعنى واتفاق فى الحروف الأصلية وفى ترتيبها ومع افتراق بينهما فى الوزن . مثل . ضَرَبَ . يَضْرِبُ . اضْرِبْ . ضَارِب . مضروب . ضَرِيب ضَرَّابُ . أَضْرَبَ من الضرب

والاشتقاق الكبير هو قلب أحرف الكلمة الثلاثة بالتقديم

والتأخير حتى تستخرج منها كل التراكيب الممكنة مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في عدد الحروف وافتراق في ترتيبها . مثل . ملك . كمل . لكم . كلم . مكل . لمك . ولذلك يسمى قلبا

والاشتقاق الاكبر هو ابدال حرف من آخر في كلمة فتصير كلمتين مع تشابه بينهما في المعنى واتفاق في مخارج الحروف المبدلة واتفاق في مواد الحروف . مثل نهق ، نعق ، والسراط ، الصراط . ونثر ونشر . ولذلك يسمى ابدالا

قال ابن جني في الخصائص وهو أول من عرّف الاشتقاق

الاشتقاق عندي على ضربين كبير وصغير فالصغير مافي أيدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلا من الأصول فتقرأه فتجمع بين معانيه وان اختلفت صيغه ومبانيه . وذلك كتركيب (س ل م) فأنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه نحو سلم ويسلم وسالم وسلمان وسلمى والسلامة والسليم اللديغ أطلق عليه تفاؤلا بالسلامة وعلى ذلك بقية الباب اذا تأولته ؛ وبقية الأصول غيره كتركيب (ض ر ب) و (ج ل س) و (ز ب ل) على مافي أيدي الناس من ذلك

وأما الاشتقاق الاكبر فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثة فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدا تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه . وأن تباعد شيء من ذلك رُدّ بلطف الصنعة والتأويل اليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد

(مثل) أصل الكلام والقول وما يجيء من تقليب تركيبها نحو (ك ل م) (ك م ل) (م ك ل) (م ل ك) (ل ك م) (ل م ك) وكذلك (ق و ل) (ق ل و) (وق ل) (و ل ق) (ل ق و) (ل و ق)

وهذا أغوص مذهبا وأحزن مضطربا . وذلك أنا عقدنا تقاليب الكلام الستة على القوة والشدة وتقاليب القول الستة على الاسراع والخفة « س ١ ص ٥٢٦ ج ١ الخصائص لابن جنى »

الاشتقاق نوعان أكبر وأصغر. فالأكبر هو عقد تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد كما ذهب اليه ابن جنى فى مادة قول أن تقاليبها الستة على معنى الخفة والسرعة نحو القول والقلو والولق والوقل واللوق واللقو وكما ذكر صاحب المحرر فى مادة الكلمة أن خمسة منها موضوعة لمعنى الشدة والقوة وهى الكلم والكمل واللكم والملك والسادس مهمل وهو اللمك « س ٢٦ ص ٢١٢ ج ٢ همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى »

الاشتقاق نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا ومغايرتهما فى الصيغة . والصغير أن يكون بين اللفظين تناسب فى الحروف والترتيب نحو ضرب من الضرب . والكبير أن يكون بين اللفظين تناسب فى اللفظ والمعنى دون الترتيب نحو جبذ من جذب والاكبر أن يكون بين اللفظين تناسب فى المخرج نحو نعق من النهق »

الاشتقاق الصغير

ذهب الكوفيون الى أن الفعل أصل المشتقات وذهب البصريون الى أن المصدر هو أصل المشتقات. ولقد أيد كل من الفريقين رأيه بحجج قويه وانتصر لكل فريق طائفة جليلة من جلة علماء العربية. وخير من جاء ببراهين الطائفتين وفضل بعضها على بعض الأمام الجليل كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي رضي الله عنه في كتابه (كتاب الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) المطبوع في مدينة لندن سنة ١٩١٣ ميلادية اذ قال في المسألة ٢٨ من صفحة ١٠٢ من كتابه المذكور مايأتي

ذهب الكوفيون الى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه نحو ضرب ضربا وقام قياما. وذهب البصريون الى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا أنما قلنا أن المصدر مشتق من الفعل لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله ألا ترى أنك تقول قاوم قواما فيصح المصدر لصحة الفعل وتقول قام قياما فيعتل لاعتلاله فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه. ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن الفعل يعمل في المصدر ألا ترى أنك تقول ضربت ضربا فتنصب ضربا بضربت فوجب أن يكون فرعا له لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول

فوجب أن يكون المصدر فرعا على الفعل ، ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يذكر تأكيدا للفعل ولا شك ان رتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد فدل على أن الفعل أصل والمصدر فرع والذى يؤيد ذلك أنا نجد أفعالا ولا مصادر لها خصوصا على أصلكم وهى نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا فلو لم يكن المصدر فرعا لا أصلا لما خلا عن هذه الافعال لاستحالة وجود الفرع من غير أصل . ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لا يتصور معناه مالم يكن فعل فاعل والفاعل وضع له فَعَلَ يَفْعَلُ فينبغى أن يكون الفعل الذى يعرف به المصدر أصلا للمصدر قالوا ولا يجوز أن يقال أن المصدر انما سمى مصدرا لصدور الفعل عنه كما قالوا للموضع الذى تصدر عنه الأبل مصدراً لصدورها عنه لأنا نقول لانسلم بل سمى مصدراً لأنه مصدور عن الفعل كما قالوا * مركبٌ فارهٌ ومشربٌ عذبٌ أى مركوب فاره ومشروبٌ عذبٌ والمراد به المفعول لا الموضع فلا تمسك لكم بتسميته مصدراً

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أن المصدر أصل الفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان معين فكما أن المطلق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل للفعل وبيان ذلك أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك فى الأزمنة كلها لا اختصاص له بزمان دون زمان فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه اشتقوا له من لفظه أمثلة تدل على تعين الأزمنة ولهذا كانت الأفعال

ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل لأن الازمنة ثلاثة ليختص كل فعل منها بزمان من الأزمنة الثلاثة فدل على أن المصدر أصل للفعل ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر هو الاصل أن المصدر اسم والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل وأما الفعل فأنه لا يقوم بنفسه ويفتقر الى الاسم وما يستغنى بنفسه ولا يفتقر الى غيره اولى بأن يكون أصلا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر الى غيره . ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر هو الاصل أن الفعل بصيغته يدل على شيئين الحدث والزمان المحصل والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل . ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر له مثال واحد نحو الضرب والقتل والفعل له أمثلة مختلفة كما أن الذهب نوع واحد وما يوجد منه أنواع وصور مختلفة . ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على مالا يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل ألا ترى أن ضرب يدل على ما يدل عليه الضرب والضرب لا يدل على ما يدل عليه ضرب واذا كان كذلك دل على أن المصدر أصل والفعل فرع لان الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل وصار هذا كما تقول فى الآنية المصوغة من الفضة فأنها تدل على الفضة والفضة لا تدل على الآنية كما أن الآنية المصوغة من الفضة فرع عليها ومأخوذة منها فكذلك هاهنا الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه . ومنهم من

تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل أنه لو كان مشتقا منه لكان يجب أن يجرى على سنن فى القياس ولم يختلف كما لم يختلف اسماء الفاعلين والمفعولين فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس كالرجل والثوب والتراب والماء والزيت وسائر الاجناس دلّ على أنه غير مشتق من الفعل . ومنهم من تمسك بأن قال لو كان المصدر مشتقا من الفعل لوجب أن يدل على ما فى الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفعل والمفعول به فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقا من الفعل ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر ليس مشتقا من الفعل قولهم أكرم أكراما باثبات الهمزة ولو كان مشتقا من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول نحو مُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ لما كانا مشتقين منه فلما لم تحذف ها هنا كما حذفت مما هو مشتق منه أدل على أنه ليس بمشتق منه . ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر هو الاصل تسميته مصدرا فأن المصدر هو الموضع الذى يصدر عنه ولهذا قيل للموضع الذى تصدر عنه . الأبل مصدر فلما سمى مصدراً دل على أن الفعل قد صدر عنه وهذا دليل لا بأس به فى المسألة وما اعترض به الكوفيون عليه فى دليلهم فسنذكر فساده فى الجواب عن كلامهم فى موضعه ان شاء الله تعالى

أما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم أن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله قلنا الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه : الوجه الأول

أن المصدر الذى لا علة فيه ولا زيادة لا يأتى الا صحيحا نحو ضربته ضربا وما أشبه ذلك وانما يأتى معتلا ما كانت فيه الزيادة والكلام انما وقع فى أصول المصادر لا فى فروعها . الثانى أنا نقول أنما صح لصحته واعتل لاعتلاعه طلبا للتشاكل وذلك لا يدل على الاصالة والفرعية وصار هذا كما قالوا يَعِدُ والاصل فيه يَوْعِدُ فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وقالوا أعد ونَعِدُ وتَعِد والاصل فيها أَوْعِدُ ونَوْعِدُ وتَوْعِدُ فحذفوا الواو وأن لم تقع بين ياء وكسرة حملا على يعد ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من يَعِدُ وكذلك قالوا أُكْرِمُ والأصل فيه أَأْكْرِم فحذفوا احدى الهمزتين استثقالا لاجتماعهما وقالوا نُكْرِمُ وتُكْرِمُ ويُكْرِم والأصل فيها نُؤَكْرِمُ وتُؤَكْرِمُ ويُؤَكْرِمُ كما قال الشاعر . فأنه أهل لأن يُؤَكْرما . فحذفوا الهمزة وأن لم يجتمع فيها همزتان حملا على أكرِمُ ليجرىَ الباب على سَنَنٍ واحد ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من أكرِمُ فكذلك هاهنا . والثالث أنا نقول يجوز أن يكون المصدر أصلا ويُحمَلُ على الفعل الذى هو فرع كما بينا الفعل المضارع في فعل جماعة النسوة نحو يَضْرِبْنَ حملا على ضَرَبْنَ وهو فرع لأن الفعل المستقبل قبل الماضى وكما قال الفرّاء أنما بنى الفعل الماضى على الفتح فى فعل الواحد لأنه يفتح فى الاثنين ولا شك ان الواحد أصل للاثنين فأذا جاز لكم أن تحمل الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع هاهنا

امضاء

عبد الله امين